http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2041) السنة الثامنة - السبت (12) شباط 2011

شرارة ثورة "الخدمات"

نواب لـ المدى: المظاهرات "إنذار" من المواطن للنخبة.. وعقاب لسوء أدائها

□ بغداد / إيناس طارق

شدد عدد من البرلمانيين واعضاء مجالس المحافظات على ان ضعف الخدمات والبطالة هي السبب الرئيس وراء التظاهرات التي حدثت في اغلب محافظات البلاد.

الى ذلك اكدت الحكومة الاتحادية ان معالجة هذه المشاكل تحتاج الى وقت طويل لما تركه النظام السابق من حمل كبير.

علي الموسوي المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء اكد لـ(المدى) ان مشكلة تدني الخدمات في البلاد لا تنكر ولكن اسلوب معالجتها يتم وفق برامج وخطط معينة لان التركة التي تحملتها الحكومة الحالية هي كبيرة جداً وتحتاج الى سنوات لمعالجتها.

واشار الموسوي الى ان من حق المواطن التظاهر والمطالبة بحقوقه من تحسين الخدمات والوضع الاجتماعي لان العراق هو بلد ديمقراطي ولا يمكن ان تمنع الحكومة التظاهرات السلمية لانها حق كفله الدستور.

فيما يشدد من جهة اخرى على ان لا تستغل تلك المطالب سياسياً وتؤثر سلبيا على الوضع الامني المستقر–على حد تعبيره- فالحكومة الحالية تبذل قصارى جهدها لتوفير الخدمات للمواطنين.

في غضون ذلك اوضح النائب المستقل صباح الساعدي في اتصال هاتفي مع"المدى"امس ان الاحزاب الحاكمة في الدولة هي من افسدت الوضع من خلال استحداث مناصب جديدة لم تكن موجودة في السابق الامر الذي ارهق ميزانية الدولة مقابل ارضاء بعض الاشخاص.

واضاف الساعدي وهو عضو لجنة النزاهة في البرلمان ان هذه التظاهرات التي في عموم البلاد تشكل"احتقارا"من قبل الشعب الى النخبة الحاكمة كونها فشلت في تقديم الخدمات له.

من جانبه قال النائب عدنان السراج من ائتلاف دولة القانون لـ(المدى)ان التظاهرات والمطالب التي يشهدها الشارع العراقي هي نتاج الديمقراطية و هو امر طبيعي، فالمواطن بحاجة للخدمات وتحسينها من حيث توفير الماء والكهرباء والخدمات الاخرى.

واضاف السراج ان المسؤولين في الحكومة يحترمون رغبة المواطن وطلبه ومن حقهم التظاهر والاحتجاج على تردي الخدمات لكن على ان تكون هذه الاحتجاجات سلمية والابتعاد عن السب والشتائم لانها تفتح المجال لضعفاء النفوس باستغلال الموقف والتدخل من اجل إثارة الفتنة واشاعة الفوضى. وهذا الامر يجب الانتباه له لضمان عدم الوقوع في الخطأ الذي قد يفشل الديمقراطية الجديدة في العراق والتي بذل جميع العراقيين حياتهم من اجل الوصول اليها.

اما النائب شاكر كتاب من القائمة العراقية فقد اشار في حديث لـ(المدى) الى ان المظاهرات والاحتجاجات من حق المواطن العراقي الذي اصبح يبحث عن لقمة العيش في النفايات واضاف كتاب ان الخدمات بكل النواحي غير متوفرة من حيث الماء والكهرباء وانتشار البطالة وعدم توفر مفردات البطاقة التموينية وارتفاع اسعار السلع والمواد الغذائية

وشدد كتاب على ظهور فوارق بين فئات المجتمع وهذه الفوارق اصبحت كبيرة وبدأت تظهر بين الجمهور والمسؤول الذي يبني قصورا بملايين الدولارات خارج البلاد ولا يوفر ابسط الخدمات للمواطن المغلوب على امره الذي يبحث عن ابسط حقوقه في الحياة بكرامة.

وأكد مستشار القائمة العراقية الدكتور هاني عاشور أن التعبير الشعبي عن رفض الفساد حق دستوري مكفول، لان الصمت على الفساد المستشري في مؤسسات الدولة يعد مشاركة فيه داعيا الحكومة الى فضح المفسدين علنا ومحاسبتهم لضمان سير الحياة وبناء الدولة.

واضاف عاشور في بيان له انه من غير المنطقي ان تتجاوز ايرادات العراق خلال ثماني سنوات اكثر من (٤٠٠) مليار دولار، والشعب مازال يعاني من نقص الخدمات والجوع وارتفاع البطالة والفقر، ودون ان يرى منجزات تناسب ما يقارب عشرة مليارات دولار او حتى اقل.

واوضح عاشور أن التعبير الشعبي في التظاهر ضد نقص الخدمات والفساد المالي والإداري هو حق دستوري مكفول، وهو اشارة واضحة لمساندة الحكومة في محاربة الفساد وعلى الحكومة ان تفهم هذه الرسالة، ولا تتصور غير ذلك، فالشعب يعبر عن إرادته وعلى الحكومة ان تعبر عن إرادتها وقوتها في مكافحة الفساد الذي ينخر العراق ويجعله في أولوية الدول المتهمة بالفساد، ولابد من وضع سياسة شفافة لمحاربة المفسدين، الذين يحاربون الكفاءات والنزيهين ليخلو لهم الجو في سرقة الشعب وتحطيم بناه التحتية بطريقة القضم اليومي المشرعن والمحمي..

ودعا عاشور الى أن تكشف هيئة النزاهة ومفتشو الوزارات والمؤسسات جميع الملفات أمام النواب والشعب، ومعاقبة المفسدين بدل التستر عليهم، ولابد من اخذ العبرة مما جرى في مصر وتونس قبل فوات الأوان.

وتابع البيان ان على الحكومة الآن إكمال تشكيل الحكومة ومجلس السياسات العليا للانطلاق الى مرحلة العمل ومحاربة الفساد، لان مثل هذا التأخير و الأزمات تساعد المفسدين على استغلال الظروف وتخريب البلاد.

وتشهد بغداد واغلب محافظات العراق مظاهرات شعبية مستمرة تطالب بتوفير الخدمات العامة وتصحيح المسار السياسي وانهاء ملفات البطالة وازمة السكن.

بدوره شدد ميثم الفرطوسي عضو مجلس محافظة ميسان في حديث لـ(المدى) على ان جميع الدول العربية تعلمت من العراق الانتفاضة والاحتجاج على الظلم وعدم الرضوخ لتردي الاوضاع وتحسين المستوى المعاشي والعراق يعيش تجربة ديمقراطية فتية فيجب المحافظة عليه واضاف الفرطوسي في حديثه قائلا: ان الاوضاع الخدمية في العراق شهدت تطورا كبيرا ولم تبق على حالها السابق ولكن في الوقت نفسه بحاجة الى بذل الجهود من المسؤولين الحكوميين لتحسينها فالمواطن دائما يريد الافضل فضلا عما يحدث في الدول العربية لن يمتد للعراق لان الحكومة تشكلت باختيار الشعب العراقي

اما محمد خليل عضو مجلس محافظة كركوك فقال في تصريح لـ(المدى) ان التظاهرات والاحتجاجات كفلها الدستور العراقي ومن حق المواطن ان يثور وينتفض اذا تعرض الى الغبن والقصور في توفير متطلبات الحياة الكريمة لكن نشدد على ان يكون المواطن العراقي حريصاً في تظاهره حتى لا يستغل ذلك من الارهابيين لزعزعة الاوضاع الامنية وفي نفس الوقت الحكومة عليها ان تتسارع في توفير الخدمات الافضل للمواطن.

"١٠٠مليار وما زلنا نأكل البصل"

كربلائيون يرفعون "الكارت" الأصفر.. ومظاهرات في نينوى تطالب بحل مجلس المحافظة

□ المحافظات / المدى

طالب المئات من المتظاهرين في كربلاء يوم الخميس الماضي الحكومة العراقية العمل على تحسين الخدمات والقضاء على الفساد وتبني حرية الرأي ومساندة الحريات، فيما دعا عدد من المتظاهرين في محافظة نينوى بحل الحكومة المحلية ومجلس المحافظة، لعجزهما عن توفير الخدمات.

وشدد المتظاهرون في محافظة كربلاء على ضرورة تفعيل العمل بالبطاقة التموينية والتخلص من الطائفية والمحاصصة الحزبية والاعتماد على الكفاءات المخلصة في تسنم الوزارات والمناصب المهمة في البلد بهدف بناء العراق وفق أسس حضارية.

وأنهت التظاهرة تجمعها أمام محكمة استئناف كربلاء والتي دعت إليها نقابة المحامين في كربلاء وشارك فيها محامون وسياسيون وناشطون في الحزب الشيوعي وأدباء وفقراء وأعضاء في الانتفاضة الشعبانية الذين رفعوا لافتة كتب عليها (ألا تعلمون إننا نحمل على ظهورنا ما يقارب ١٠٠ مليار دولار من واردات النفط والتجارة والسياحة وما زلنا نأكل البصل إن وجد) فيما حمل فنان لوحة لرسم كاريكاتوري (كل شي ما عدنة وكلشي نريد لو أحرك نفسي) فيما رفع محامو كربلاء كارتات صفر قالوا أنها بداية الإنذار للحكومة إن لم توفر الخدمات وتقيل المفسدين ومبتزي الشعب كما كتبوا ذالك على إحدى لافتاتهم.

ويقول السياسي وعضو مجلس المحافظة السابق عبد الحميد الفرج إن الهدف من هذه التظاهرة أو التجمع هو تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات التي غابت عن مخيلة من جاءوا إلى الحكم في غفلة من الزمن وهم ليسوا بتكنوقراط ويشغلون مناصب وزارية زادت على ٤٢ وزارة وهي حالة غير موجودة في أرقى بلدان العالم.

وأضاف: المواطن يسال أين الخطط المستقبلية والكهرباء والسكن ومن يقلل أعداد العاطلين عن العمل وتبليط الشوارع وتوفير الأمان..

في حين قال الناشط وعضو مجلس المحافظة السابق حميد الهلالي إن اغلب الإشكاليات الجديدة في الشارع العراقي جاءت نتيجة تكالب السياسيين على المناصب السياسية وليس لمجالس المحافظات أية مسؤولية على ما يحدث لان ما يريده الشعب يأتي من الحكومة المركزية ومن الكتل السياسية لكنهم هم من يصنع الأزمات..ومنها الكهرباء والماء والبطاقة التموينية والتعيينات..

أما المحامية ابتسام الهلالي فقالت:هذه التظاهرة هي لكي نوصل صوت الشعب إلى الحكومة والبرلمان والرئاسات الثلاث.. وأضافت نحن نطالب بتحسين أوضاع الشعب وتوفير الخدمات وزيادة دخل الفرد فليس من المعقول أن تكون إيراداتنا النفطية هي الأعلى ومستوى العيش في العراق هو الأدنى في المنطقة؟ وأشارت إلى أن الشعب إذا أراد أن يحقق شيئا أو يطلب حقه فليس أمامه إلا التظاهر وهو حق دستوري.

وقال المحامي داخل حسين إن الصوت الهادر الآن هو الصوت المطالب بتحسين الخدمات وهو اللافتة الكبيرة لكل الشعب العراقي..،وأضاف..نريد توفير فرص العمل للشباب وتطبيق القانون تطبيقا عادلا ومحاربة الفساد والمفسدين والمبتزين وسراق قوت الشعب وحقوقه..نطالب بالحريات والتظاهر وحرية الرأي وعدم تكميم الأفواه وسيادة الرأي الواحد..مثلما نطالب باحترام النزلاء وعدم نزع الاعتراف تحت التهديد وان يكون التحقيق معهم في الإدلاء بآرائهم إن كانت ابتدائية او قضائية لا تتم إلا بحضور محام يكون فيها الدستور ونحن حين أيدنا التغيير أردنا أن يحترم الدستور وليس أن ينتهك.

أما المحامي محمد أمين الحمداني من هيئة إعلام نقابة المحامين فقال..نريد صدق المسؤول مع المواطن في تلبية احتياجاته لأن الشعب يقول الآن كفى للوعود..وأضاف.. ما نريده أن نبدأ صفحة جديدة في تطبيق القانون ومراعاة حقوق الإنسان وتلبية كافة احتياجاته الخدمية والاقتصادية والعمل على رفع معاناته وإلا فان التجمعات والاعتصامات والتظاهرات ستستمر.

وعلى الجانب الاخر خرج المئات من المتظاهرين في مدينة الموصل صباح يوم الخميس مطالبين بحل الحكومة المحلية في نينوى ومجلس المحافظة، لعجزهما عن توفير الخدمات، وتفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية في المحافظة دون ايجاد حلول منظورة، وسلم المتظاهرون الذين تجمعوا امام مبنى محافظة نينوى وسط إجراءات امنية مشددة قائمة بمطالباتهم تضمنت (١٧) فقرة الى محافظة نينوى ومجلس المحافظة، تعلق بعضها بحكومة نينوى المحلية، بحلها واجراء انتخابات جديدة، والقضاء على الفساد في الدوائر والمؤسسات الحكومية، ورفع الحواجز وفتح الطرق، وتوزيع رواتب شبكة الرعاية الاجتماعية وعقود اسناد ام الربيعين المعطلة منذ نحو عام، وانهاء أزمات الوقود المتلاحقة، اما المطالب الاخرى فتعلقت بالحكومة المركزية، من حيث توفير الامن والكهرباء والقضاء على البطالة، وضمان استمرارية البطاقة التموينية وتوفير مفرداتها بشكل كامل.

(دفضونا والله تعبنا،،دفضونا)، (قوت الشعب للشعب مو للحرامية)، شعارات كان يهتف بها المتظاهرون، في وقت كانت قوات خاصة من الشرطة العراقية تحيط بهم، مصدر في شرطة نينوى اكد ان التظاهرة لم تحصل على اذن من محافظة نينوى، ومع ذلك تعاملت الشرطة بمهنية عالية مع المتظاهرين، ولم تحدث اية مشكلة على الاطلاق، وعلى العكس فان انتشاراً كثيفاً للشرطة العراقية جرى في مختلف مناطق الدواسة وباب الطوب وباب الجديد المحيطة بمبنى محافظة نينوى حيث مكان التظاهرة، لمنع ما قال أنها معلومات استخبارية افادت بان مسلحين سوف يندسون بين المتظاهرين من اجل احداث مشكلة امنية،

أحد المتظاهرين وكان يحمل لافتة ورقية كتب عليها(أطالب بحل الحكومة والبرلمان)، ذكر للمدى بانه خذل من قبل مؤتمر نينوى الوطني المعارض لحكومة نينوى المحلية، لانها دعت للتظاهرة قبلها بايام، وحشدت المواطنين لها، لكن اي من ممثليها لم يحضروا التظاهرة، وقال بان تظاهرات اخرى ستنطلق في الموصل، وسينضم اليها عدد اكبر من المواطنين خلال الايام المقبلة، حتى يتم تنفيذ مطالبنا وأولها رحيل المحافظ.

وكان المحافظ قبل هذه التظاهرة بيوم واحد فقط، قد اعلن عدم السماح بتنظيم اية تظاهرة لا تحصل على أذن مسبق من المحافظة، وبرر ذلك بالقول"لكي تستعد الجهات الامنية من اجل توفير الحماية الامنية لسلامة المتظاهرين".

هذا واستقبل المحافظ عددا من ممثلي المتظاهرين، واستمع الى مطالبهم، وبادر فوراً الى عقد مؤتمر صحفي حضره يحيى عبد محجوب عضو مجلس محافظة نينوى، وذكر بان التظاهرة امر طبيعي، وقد خرج فيها من لديه طلبات شخصية، واخرون طالبوا بما يخص عامة الناس، وفي رده على سؤال لأحد الصحفيين حول رأيه بمطالبة المتظاهرين اقالة الحكومة المحلية في نينوى قال:"جئنا عن طريق الانتخابات، وهناك انتخابات اخرى قادمة، ولن يكون بوسع اي شخص التشبث بالسلطة اذا لم يكن الشعب راغباً به).

وفي الوقت الذي كان عدد من ممثلي المتظاهرين ينقلون الى المسؤولين في مبنى محافظة نينوى مطالبهم، كان عدد آخر منهم يقوم بذات الامر في المبنى المجاور حيث مقر مجلس محافظة نينوى، وهناك أكد جبر العبدربه رئيس المجلس أن جميع الطلبات ستؤخذ بنظر الإعتبار، والمتعلقة منها بنينوى سيتم فوراً مفاتحة الدوائر الحكومية بصددها، والتي تخص الحكومة المركزية فسينقل اليها، وأشار العبدربه ان مجلس المحافظة يمارس دوراً رقابياً وليس تنفيذياً، لذا فسيقوم بدوره في ايصال الطلبات الى من يملك صلاحية تنفيذها.

وبين العبدربه لممثلي المتظاهرين بان نينوى لا تستلم من حصتها في ميزانية تنمية الاقاليم الا جزءا يسيرا مما تستحقه وهو(١٠٪)من الموازنة العامة، لذا فان الكثير من المشاكل تبقى عالقة، والمشاريع تظل مؤجلة.

بالتزامن مع هذه التظاهرة، وغير بعيد عن مبنى محافظة نينوى ومجلسها، وتحديدا في مبنى محاكم استئناف نينوى، اعتصم محامو الموصل احتجاجاً على المعاملة التي يتلقونها أثناء مراجعاتهم للدوائر والمؤسسات الحكومية في محافظة نينوى، وما يستشري فيها من فساد، إضافة الى سوء معاملة بعض الاجهزة الامنية للمحامين.

نفال الطائي منتدب غرفة محامي نينوى ذكرت بان الاعتصام بدا في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس، بسبب التجاوزات التي تقع على المحامين والمواطنين بشكل عام، واستشراء ظاهرة الفساد الاداري، وأشارت الى ان المحامين والقضاة انخرطوا في هذا الاعتصام الذي استحصلت الموافقات الاصولية بشأنه، واذنت محكمة استئناف نينوى به، وبما ان الاعتصام جرى في مقر عمل المحامين في حرم المحاكم، لذا لم يكن هناك حاجة الى اخذ أذن من أية جهة اخرى، وكانت تشير بذلك الى اشتراط محافظة نينوى لاي تظاهرة الحصول على اذن مسبق.

واكدت الطائي ان اعتصامات المحامين سوف تستمر، حتى تلتفت الجهات المعنية الى طلباتهم، لان المحامين يتعرضون لتجاوزات من قبل جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية في محافظة نينوى، وكذلك من قبل الشرطة وعناصر الجيش المتمثلة بقيادة عمليات نينوى.

المحامي جاسم محمد قال للمدى ان المحامين امتنعوا عن دخول المرافعات خلال هذا اليوم تعبيرا عن رفضهم لما يجري في نينوى، والعراق بشكل عام، واذا كان الأمر يحتاج الى دليل، فإن دليلاً مادياً قد توفر بالفعل عندما اعلنت هيئة النزاهة وبالارقام عن عدد المزورين والفاسدين في دوائر الدولة، وما يتعرض له المواطن في الشارع، وما يعانيه من مشاكل في حياته، جراء البطالة وعدم الشعور بالامن ونقص الخدمات، كلها ادلة واضحة للعيان، وينبغي الان ان يتخذ موقف حازم بشأنها.

مراقبون سياسيون في نينوى، بينهم الكاتب أحمد توفيق اعتبر بيان محافظة نينوى قبل يوم من تظاهرات الخميس، حول تخوفات من امكانية اندساس مسلحين بين المتظاهرين، وضرورة استحصال موافقات امنية قبل الشروع بأي تظاهرة، كانت محاولة من اجل ترويع المتظاهرين، وافشال التظاهرة قدر المستطاع، وقال توفيق ان التظاهرة امتداد للمظاهرات التي تعم عدداً من مدن العراق، وهي تؤشر نفاد صبر المواطنين، وانتهاء مفعول الوعود التي تلقوها مراراً وتكراراً من قبل الساسة وفي مختلف مراحل الفترة السابقة لتحسين اوضاعهم العامة، وان ما يجري الان خصوصا في نينوى، هي البداية فقط، ولا يمكن التكهن بما ستؤول اليه الامور في الفترة المقبلة.

جدير بالذكر ان العراق شهد تظاهرات في عدد من المحافظات في الديوانية والبصرة ولم تكن تحلم باكثر من تحسين الخدمات وتخليصهم من"لعنة"شحة الكهرباء المزمنة.

ففي مدينة الناصرية كبرى مدن محافظة ذي قار تظاهر عشرات بينهم ممثلون عن قوى وطنية ووجهاء في ساحة الحبوبي وسط المدينة، مطالبين بتحسين البطاقة التموينية ومعالجة البطالة ووضع حد للفساد الاداري والمالي. كما تظاهر عشرات من اهالي ناحية الشطرة، شمال مدينة الناصرية، مطالبين بتحسين الخدمات خصوصا الكهرباء وتامين البطاقة التموينية.

وفي محافظة واسط خرج المئات من اهالي مدينة الحي بينهم عدد كبير من عناصر الشرطة، للمطالبة باقالة المسؤولين المحليين ومعالجة البطالة وتوفير الحصة التموينية.

"صدام" تسلم ٣٥٦ ألف باون

شركات بناء بريطانية تدفع رشاوى للحصول على إنشاء ١٣ جسراً في العراق

□ عن: الغارديان

ادين ديفيد مابي وتشارلز فورسيث في كلف العقود المبالغ فيها للحصول على عقد بناء جسر،حيث تم دفع رسوم تبلغ ٣٦٥ الف باون لنظام صدام في ذلك الوقت.

حيث يواجه واحد من اغنى رجال الاعمال في بريطانيا عقوبة السجن بعد ان كان مذنبا في صنع صفقة من الرشاوى بمبلغ كبير مع نظام صدام وقد ادين ديفيد مابي ورفيقه تشارلز فورسيث في محكمة جنايات ساوث كراون في لندن ويقدر ان عائلة مابي قد جمعت ما يقرب من ٢٠٠ مليون باون كثروة مخمنة من بيع الجسور الحديدية حول العالم.

شركة بناء الجسور ما بي وجونسن هي الشركة البريطانية الكبيرة الاولى من نوعها التي تدان برشوة اجنبية بعد اعترافات في عام ٢٠٠٩ بدفع رشاوى بشكل منتظم في العراق والعديد من البلدان الاخرى للفوز بالعقود.

بعد ثبات الاتهام المتعلق بالشركة للعائلتين قبل عامين انتقل الخوف الجدي للمكتب الى محاكمة مابي نفسه واثنين من المستخدمين في الشركة من خلال قيامهم بعمل دفعات غير قانونية الى نظام صدام هؤلاء الثلاثة يمكن ان يواجهوا السجن لمدة سبعة اعوام حيث سيتم النطق بالحكم يوم ٢٣ شباط الجاري ويدعى احدهم ريتشارد غدل يبلغ من العمر ٦٤ عاما وهو مدير مبيعات الشركة للعراق وقد اعترف بجرمه عن تلك المدفوعات خلال العام الماضي وقدم دليلا للادعاء أثناء المحاكمة.

وقد تم اخبار المحكمة ان الثلاثة تأمروا لرفع اسعار العقود لبناء ١٣ جسرا في العراق بما يعادل ١٠ ٪ من قيمتها لذا فان مبالغ الرشاوى قد بلغت ٣٦٥ ألف باون لكي تسلم الى الحكومة العراقية قبل عقد من الزمن وكان النظام السابق قد ابتكر طريقة الرسوم لتجاوز برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تم فرضه من قبل الامم المتحدة لضمان ما تحتاج البلاد لاستلامه من الاغذية والادوية الضرورية.

وقال بيتر بلير مستشار الأس أف او"ان ما حدث كانت تمنعه عقوبات الامم المتحدة ويمنعه القانون الانكليزي بشكل خاص"وكانت تحقيقات الامم المتحدة قد اعلنت ان هناك اكثر من ٢٠٠٠ شركة حول العالم قد قامت بكسر العقوبات وبالنسبة لشركة مابي وجونسن كان العقد يمثل صفقة مربحة وقال بلير لقد كانت صفقة مظللة مخولة من قبل مابي وفورسيث مدير ادارة الشركة واثناء المحاكمة اظهر المدعي الوثائق للمحلفين والتي يظهر فيها انها كانت مفاوضات صعبة تجري في ذلك الوقت وكانت ادعاءات الفساد قد ظهرت عام ٢٠٠٥ في الشركة اثر تحقيق الغارديان في تعاملات الشركة التعاقدية في الفلبين وغانا الجديدة.

في عام ٢٠٠٩ دفع الاثبات الشركة الى القيام بدفع مبلغ ٦,٥ مليون باون بعد الاعتراف بدفع رشاوى الى سياسيين ومسؤولين في غانا وجامايكا وانغولا ومدغشقر وموزمبيق وبنغلادش. وكان العديد من صادرت الشركة قد تم دعمها من قبل دافعي الضرائب البريطانيين خلال القروض المضمونة من خلال قسم ضمان ائتمانات.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد